

Distr.: General
24 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

التقييم الختامي لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير لجنة التنسيق المشتركة
بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، المقدم
من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٢.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

** A/65/150.



تقرير لجنة التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي

موجز

يُقدّم هذا التقرير استجابة لقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٢، الذي طلب فيه المجلس من لجنة التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي أن تقدم إلى الجمعية العامة تقريراً تقييماً ختامياً، يستند إلى التقارير التقييمية الوطنية، بشأن تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويخلص التقرير إلى أن الدول الأعضاء الست والسبعين التي قدمت تقارير تقييمية وطنية تتخذ بعض التدابير التي تدمج الثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظمها المدرسية. وتُحقق بوجه خاص تقدم ملحوظ في جعل الثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية الوطنية. كما يُنفذ عدد من المبادرات الوطنية على صعيدي السياسات والإجراءات بهدف التشجيع على إشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان في الحياة المدرسية اليومية. وتظل فجوات معينة قائمة على صعيد التنفيذ، مما يشير إلى ضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً وانتظاماً على المستوى الوطني. وبناء على ذلك، تُشجّع الدول الأعضاء على المضي في توطيد التقدم المحرز. بمواصلة التنفيذ على هدي من التوجيهات المبينة في خطة العمل.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ألف - معلومات أساسية
٦	باء - التفويض المتعلق بالتقييم
٦	جيم - منهجية التقييم
٩	ثانيا - الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني
٩	ألف - السياسات
١٥	باء - تنفيذ السياسات
١٨	جيم - بيئة التعلُّم
٢١	دال - التدريس والتعلُّم
٢٣	هاء - تعليم المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم وتطويرهم المهني
٢٧	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات
المرفقات		
٣٠	الأول - قائمة الحكومات التي ردت على استبيان التقييم
		الثاني - قائمة الحكومات التي قدمت معلومات عن المبادرات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٣٤	في سياقات لا تتصل بإعداد هذا التقرير

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٩ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بوصفه مبادرة عالمية تتألف من مراحل متعاقبة من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. وقد غطت المرحلة الأولى للبرنامج العالمي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩^(١) وركزت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٩ بء المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، خطة عمل للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي (A/59/525/Rev.1)، تقترح استراتيجية ملموسة وتوجيهات عملية لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني^(٢). وعمدت الجمعية، في جملة أمور، إلى تشجيع جميع الدول على إعداد مبادرات في إطار البرنامج العالمي والقيام، على وجه الخصوص، بتنفيذ خطة العمل، في حدود إمكانياتها؛ ومناشدة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وكذلك سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والإقليمي أن تقوم، حسب ولاية كل منها، بتعزيز تنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني وتقديم المساعدة التقنية في هذا الشأن، عند طلبها.

٣ - وقد أُعدت خطة العمل من جانب مجموعة واسعة من المشتغلين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القارات. وتسعى الخطة إلى التشجيع على اتباع نهج كلي قائم على احترام الحقوق في نظام التعليم ويشمل كلاً من "حقوق الإنسان من خلال التعليم"، بما يضمن أن تفضي جميع مكونات التعليم وعملياته، بما تضمه من مناهج دراسية ومواد وأساليب وتدريب، إلى تعلم حقوق الإنسان؛ و"حقوق الإنسان في ميدان التعليم"، بما يضمن احترام حقوق الإنسان الخاصة بجميع أطراف المجتمع المدرسي. وينبغي أن تُشجع أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان القيم الأساسية لحقوق الإنسان، مثل المساواة وعدم التمييز، إلى جانب

(١) على الرغم من أن المرحلة الأولى للبرنامج العالمي قد أُستهلت في البداية لفترة ثلاث سنوات تمتد حتى عام ٢٠٠٧، فقد قرر مجلس حقوق الإنسان في وقت لاحق، في قراره ٢٤/٦ (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، تمديد المرحلة الأولى سنتين أخريين حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

(٢) تيسيراً للإحالة، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إصدار خطة العمل على هيئة كتيب، ويمكن الاطلاع على هذا الكتيب بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست كلها في الموقع التالي: www2.ohchr.org/english/issues/education/training/planaction.htm.

تأكيد ترابط هذه المبادئ وعدم تجزؤها وعالميتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الأنشطة عملية، أي تربط حقوق الإنسان بالخبرة المستمدة من الحياة الحقيقية للدارسين وتمكنهم من البناء على قاعدة مبادئ حقوق الإنسان الموجودة في السياق الثقافي الخاص بهم.

٤ - وتعترف خطة العمل بتنوع السياقات القطرية، وتباين الإمكانيات التي تتيح إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظم المدرسية. وتسلط الخطة الضوء على العناصر الخمسة التالية التي تدعم تنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني وهي السياسات؛ وتنفيذ السياسات؛ وبيئة التعلم؛ وعمليات وأدوات التدريس والتعلم؛ وتعليم المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم وتطويرهم المهني. وتشمل خطة العمل تذيلاً معنوناً "عناصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتنا المدرسية الابتدائية والثانوية" يتضمن مزيداً من التوجيهات بشأن كيفية تنفيذ كل عنصر من هذه العناصر، ويقترح ممارسات جيدة تستند إلى تجارب ناجحة من كل أنحاء العالم وإلى دراسات وبحوث. وحُثت الأطراف الفاعلة على السعي إلى تنفيذ الخطة بصورة تدريجية ومطرودة. وسُعالج هذه العناصر بقدر أكبر من التفصيل في الفروع اللاحقة من هذا التقرير.

٥ - وفي الفقرة ٢٦ من خطة العمل، أُقترح أن يجري التنفيذ الوطني لخطة العمل على أربع مراحل هي: تحليل الحالة الراهنة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي؛ وتحديد الأولويات ووضع استراتيجية قطرية للتنفيذ؛ والتنفيذ والرصد؛ والتقييم. وفي الفقرة ٢٧، شجعت الدول الأعضاء على أن تظطلع بالمرحلتين الأوليين على الأقل من خطة العمل أثناء المرحلة الزمنية الأولى من البرنامج العالمي، وأن تشرع في تنفيذ الأنشطة المقررة.

٦ - وقد أنشئت لجنة التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفقاً لخطة العمل، لتيسير الدعم المنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة فيما يخص التنفيذ الوطني لخطة العمل خلال المرحلة الأولى من البرنامج العالمي. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خدمات الأمانة للجنة التنسيق^(٣).

(٣) تتألف لجنة التنسيق من ١٢ كيانات هي: منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والبنك الدولي. وقد شارك مجلس أوروبا في اللجنة بصفة مراقب.

باء - التفويض المتعلق بالتقييم

٧ - تدعو خطة العمل إلى تقييم الأعمال المضطلع بها خلال المرحلة الأولى من البرنامج العالمي (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وتنص الفقرة ٤٩ على أن يُجري كل بلد تقييماً للأعمال التي نفذت بمقتضى خطة العمل، مع مراعاة التقدم الذي حدث في عدد من المجالات، مثل الأطر والسياسات القانونية، والمناهج الدراسية، وعمليات التعليم والتعلم وأدواتها، وتنقيح الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين، وتحسين البيئة المدرسية، وما إلى ذلك. وستُدعى الدول الأعضاء إلى تقديم تقاريرها الوطنية النهائية عن التقييم إلى لجنة التنسيق. وتنص الفقرة ٥١ على أن تتولى لجنة التنسيق إعداد تقرير تقييمي نهائي بناء على تقارير التقييم الوطنية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة. كما تنص على أن التقرير سوف يعرض على الجمعية العامة.

٨ - ودُكر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٤/١٢ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الدول الأعضاء بتقديم تقاريرها التقييمية الوطنية إلى لجنة التنسيق بحلول أوائل عام ٢٠١٠؛ وطلب إلى لجنة التنسيق أن تقدم تقريراً نهائياً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن تقييم تنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج العالمي، استناداً إلى التقارير التقييمية الوطنية وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة. وبناء على ذلك، يورد هذا التقرير تقييماً للتقدم الذي تم الإبلاغ عن إحرازه أثناء المرحلة الأولى، مقيساً بالاستناد إلى الأهداف المبينة في خطة العمل.

جيم - منهجية التقييم

٩ - ناقشت لجنة التنسيق منهجية التقييم إبان الاجتماعين اللذين عقدتهما في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأُتفق على أن يُضطلع بالتقييم عن طريق استعراض وثائقي لمصادر المعلومات الرئيسية والثانوية المتعلقة بالمبادرات الوطنية المنفذة خلال المرحلة الأولى من البرنامج.

١٠ - وتتمثل المصادر الرئيسية للمعلومات في التقارير التقييمية الوطنية التي أرسلت رداً على استبيان التقييم الذي أعدته لجنة التنسيق ووزعته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مطلع عام ٢٠١٠ على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٢ دولة^(٤). وحتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، كانت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد تلقت ٧٦ رداً؛ وترد قائمة البلدان التي قدمت تقارير تقييمية وطنية في المرفق الأول لهذا التقرير. وقدمت

(٤) يمكن الاطلاع على نص استبيان التقييم في الموقع التالي: www2.ohchr.org/english/issues/training/evaluationWPHRE.htm.

بلدان كثيرة ردودا مفصلة ووثائق تكميلية. وأفادت بعض البلدان، مثل ألبانيا وزيمبابوي والسنغال والمكسيك، بأنها أشركت طائفة من أصحاب المصلحة في إعداد التقرير. وأشارت كمبوديا إلى أنها اتبعت منهجية شاملة قامت على أخذ العينات وجمع البيانات وتقييمها على مستوى الميدان؛ وإعداد التقارير من جانب إدارات المقاطعات؛ وتحليل التقارير ومناقشتها من جانب رؤساء الإدارات المختلفة على المستوى الوطني؛ وصياغة التقارير ووضع اللمسات النهائية عليها من جانب الإدارة التعليمية المركزية؛ والموافقة النهائية على التقارير من جانب كبار القادة. وكانت وزارات التعليم هي التي تولت أساسا تجميع التقارير الوطنية؛ وفي بعض البلدان، أشركت مكاتب أخرى تُعنى بالشؤون الخارجية، وحقوق الإنسان، والمالية، والعدل، أو أسندت إليها مهمة القيادة. أما أصحاب المصلحة الخارجيون، مثل المنظمات غير الحكومية وممثلي الشباب ومن إليهم، فلم يُشركوا في إعداد التقارير الوطنية إلا فيما ندر.

١١ - وأخذ التقييم في الاعتبار أيضا المعلومات الواردة في طائفة متنوعة من المصادر الثانوية التي قدمتها الحكومات إلى الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وهي:

(أ) المراسلات الأخرى الواردة من الحكومات بشأن المبادرات الوطنية المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان المنفذة في سياق البرنامج العالمي، بما فيها الردود على الرسائل المشتركة الموجهة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة التنسيق المشتركة؛

(ب) المراسلات الواردة من الحكومات بشأن تنفيذ السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان؛

(ج) الردود الواردة من الحكومات على الاستبيان المرسل من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان والمتعلق بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛

(د) تعليق الحكومات على الوثائق الأساسية؛

(هـ) التقارير الوطنية المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

١٢ - وحُللت الردود على استبيانات التقييم تحليلا مفصلا؛ وأتاح اتساق الهيكل عقد المقارنات وتحديد الاتجاهات العامة والوقوف على التحديات المشتركة بين الحكومات. ولذا فإن هذا التقرير يستند بدرجة كبيرة للغاية إلى البيانات الواردة في التقارير التقييمية الوطنية. ويورد التقرير أمثلة للمبادرات الوطنية مستمدة من حصيلة المعلومات هذه؛ والغرض من هذه الأمثلة هو أن تكون إيضاحية وليس القصد منها على الإطلاق أن تكون جامعة

مانعة. أما مصادر المعلومات الثانوية فكانت أكثر تباينا؛ فقد تناولت أنواعا مختلفة من المسائل بدرجات متفاوتة من العمق، مما جعل التحليل المقارن أقل موثاقة أو ملائمة. ومن ثم، لم تستشر مصادر المعلومات الثانوية هذه إلا بالنسبة للبلدان التي لم تقدم تقارير تقييمية وطنية (وترد قائمة تلك البلدان في المرفق الثاني لهذا التقرير). وهذا النهج المزوج يتيح للتقرير التقييمي تقديم صورة عامة عن التقدم العالمي إلى جانب التركيز بشكل أعمق على مسائل محددة وعلى خبرات فرادى البلدان التي ردت على الاستبيان.

١٣ - ولم تتوافر معلومات حكومية عن نحو ٦٠ بلدا؛ ومن المحتمل جدا أن تكون هذه البلدان قد اتخذت تدابير تتعلق بالثقف في مجال حقوق الإنسان، لكن هذا التقرير لا يبدي أي ملاحظات أو يخلص إلى أي استنتاجات بخصوصها.

١٤ - واستند التقييم إلى أكثر من ٢٠٠ وثيقة، ما بين مصادر رئيسية وثانوية، وثمة مسائل منهجية متنوعة يتعين النظر فيها لدى معالجة هذا الحجم من المعلومات المتباينة النوعية والمحتوى. وتباينت التقارير التقييمية الوطنية تباينا واسعا؛ فكانت أحيانا غير كاملة أو غامضة، إذ تضمنت مثلا ردودا متضاربة أو متعددة على نفس السؤال أو افتقرت إلى الوضوح بسبب اللغة أو تدوينها بخط اليد أو قلة ما بها من معلومات. ولم تتبع بعض البلدان هيكل الاستبيان في إجاباتها؛ وذكرت بلدان أخرى خططا مقبلة عوضا عن تقييم التقدم المحرز حتى الآن. ووردت من حكومة واحدة ثلاثة تقارير دون وطنية، بحكم الاختصاص اللامركزي فيها بشأن المسائل التعليمية.

١٥ - وعملا على إضفاء قدر من الاتساق وتقديم تقرير شامل بقدر الإمكان عما تتوخاه خطة العمل، نُظِم التحليل وفقا لكل عنصر من عناصر خطة العمل الخمسة. وقسمت الأسئلة الواردة في استبيان التقييم على النحو التالي:

(أ) العنصر الأول المتعلق بالسياسات، ويتضمن تحليلا للأسئلة ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢٣ و ٢٥؛

(ب) العنصر الثاني المتعلق بتنفيذ السياسات، ويتضمن تحليلا للأسئلة ١١ و ١٢ و ٢٢؛

(ج) العنصر الثالث المتعلق ببيئة التعلم، ويتضمن تحليلا للأسئلة ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١؛

(د) العنصر الرابع المتعلق بعمليات وأدوات التدريس والتعلم، ويتضمن تحليلا

للسؤالين ٢٤ و ٢٦؛

(هـ) العنصر الخامس المتعلق بتعليم المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل

التعليم وتطويرهم المهني، ويتضمن تحليلا للأسئلة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠.

١٦ - ويراعي التحليل هذا الهيكل ويتوخى بقدر الإمكان عرض المعلومات كما قدمتها الحكومات. ويُذل جهد لعدم نقل المعلومات من موضع لآخر لاستخلاص ردود على أسئلة مختلفة عن الأسئلة التي توخى المجهيون الرد عليها.

١٧ - ومن المهم التشديد، أخيراً، على أن هذا التقرير يستند، وفقاً لخطة العمل ولما أكده مرارا مجلس حقوق الإنسان، إلى التقارير التقييمية الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء. وهو يمثل تحليلاً للمعلومات الرسمية المذكورة في تلك التقييمات الذاتية؛ ولا يشكل تحققاً مستقلاً من المعلومات المقدمة أو من نوعية الإجراءات المتخذة، أو تقييماً مستقلاً لها.

ثانياً - الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني

ألف - السياسات

١٨ - يتمثل العنصر الأول من خطة العمل، 'السياسات'، في "استحداث سياسات وتشريعات واستراتيجيات تعليمية متسقة قائمة على حقوق الإنسان، بطريقة تشاركية، واعتماد هذه السياسات والتشريعات والاستراتيجيات، بما في ذلك تحسين المناهج الدراسية ووضع سياسات لتدريب المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم" (الفقرة ١٨ (أ)).

حقوق الإنسان والسياسات التعليمية

١٩ - ذكرت جميع الدول الحبيبة الست والسبعين أنها تنتهج سياسات تعليمية تعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ومن بين هذه الدول، أفادت ٥٧ دولة بأنها تطبق سياسات تشير صراحة إلى حقوق الإنسان، والحق في التعليم، والنهج القائمة على احترام الحقوق في نظام التعليم. وقد أُدمجت هذه الالتزامات في طائفة من الأطر القانونية وأطر السياسات مثل الدساتير، وقوانين التعليم، والتشريعات والسياسات المتعلقة بموضوعات محددة مثل حماية الأطفال، والإعاقة، والمساواة بين الجنسين، والعنف المنزلي، والتحرش الجنسي، وحقوق الأقليات.

٢٠ - وتُضمّن بعض البلدان، مثل أوروغواي والسلفادور، سياساتها إشارات محددة إلى حقوق الإنسان. وسنت نيكاراغوا قانوناً محدداً يتعلق بتدريس حقوق الإنسان والدستور. وفي النمسا، توجد مراسيم تتعلق بالتعليم من أجل المواطنة الديمقراطية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويذكر عدد من الدول الأعضاء الأخرى التزامات مماثلة تتعلق بالسياسات، لكن دراسة الوثائق المؤيدة عن كتيب تبين أن مصطلح "حقوق الإنسان" لا يستخدم

صراحة في كثير من الأحيان. فهذه الوثائق تشير إلى جملة مواد دراسية، منها مثلا التربية المدنية وتعليم المواطنة والتعليم من أجل السلام والتعليم المتعدد الثقافات والتعليم من أجل التنمية المستدامة، يقال إن مسائل حقوق الإنسان تعالج في إطارها. وتشير ألمانيا إلى التوصيات التي أصدرها المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بشأن التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة والعالمية، والتعليم المشترك بين الثقافات، وهي توصيات تحولت إلى قوانين وطنية.

٢١ - وصقلت بعض البلدان سياساتها المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان بعد أن استعرضت تنفيذها. ووضعت النرويج خطة عملها الأولى المتعلقة بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠، وهي تعكف الآن على إدخال تغييرات أساسية على قوانينها التعليمية استجابة لرأي الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي رأت أن التنفيذ الجزأ للثقيف في مجال حقوق الإنسان يشكل تحديا.

٢٢ - وقد تدعم المبادرات الإقليمية المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان اتباع نهج منسق فيما يخص السياسات على المستوى الوطني. فالخطة العربية للثقيف في مجال حقوق الإنسان قد أُنعت في قطر والعراق وعمان ودول أخرى. وفي أوروبا، أنشأت النرويج، بالتعاون مع مجلس أوروبا، مركز ورغيلاند الأوروبي بهدف دعم الدول الأوروبية فيما يخص التعليم من أجل التفاهم الدولي وحقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية. وتتعاون تونس مع منظمات مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

حقوق الإنسان والمناهج الدراسية

٢٣ - تدعو خطة العمل إلى إدراج الثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وقد ركزت معظم الدول الأعضاء فيما يبدو على مسار العمل هذا. وتفيد حكومات عديدة منها أستراليا واندونيسيا وبربادوس وزامبيا وشيلي والصين وكوت ديفوار وناميبيا وغيرها بأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان مدرج في المناهج الدراسية الوطنية وفي المعايير التعليمية. وتُدرس بضعة بلدان حقوق الإنسان كمادة محددة قائمة بذاتها، لكن كثيرا منها يُدمج حقوق الإنسان في قضية جامعة تتخلل مواد دراسية شتى مثل المواطنة، والتربية المدنية، والدراسات الاجتماعية، وكذلك فروعاً علمية أخرى مثل القانون، والدين، والمهارات الحياتية، والتربية الأخلاقية، والبيئة، والتربية الصحية والبدنية، وغيرها.

٢٤ - وفي كوستاريكا، تشكل حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام محورا من أربعة محاور جامعة تتخلل المناهج الدراسية، وينظر إلى هذه المسائل على أنها جزء من التعلم اليومي والخبرة اليومية. واتبع الاتحاد الروسي نهجا مزدوجا، إذ يجري فيه تدريس حقوق الإنسان

وحقوق الطفل بوصفهما مادة دراسية قائمة بذاتها، بالإضافة إلى إدماجهما في مواد دراسية أخرى (مثل العلوم الاجتماعية أو القانون) بوصفهما قضيتين جامعتين، كما تؤكد دراسة أجريت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ووجدت دراسة استقصائية ذات صلة أن ٩٣ في المائة من الطلاب يرون أن دراساتهم المدرسية تغطي حقوق الإنسان وحقوق الطفل. ووجدت دراسة أجراها في مصر المجلس القومي لحقوق الإنسان أن مقرري اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية قد أخذوا حقوق الإنسان في الاعتبار. وفي تايلند، تُظهر حقوق الإنسان في ثلاثة مجالات دراسية هي: المجال الدراسي الاجتماعي والديني والثقافي، الذي يغطي حقوق الطفل، ومعايير وآليات حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمجال الدراسي للتربية الصحية والبدنية، الذي يغطي مواضيع مثل حماية المستهلك والحماية من الاعتداء الجنسي؛ والمجال الدراسي المهني والتكنولوجي، الذي يتناول الحق في العمل. ووضعت الجمهورية العربية السورية منهجا وطنيا يدمج المبادئ والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في مواد شتى تُدرّس في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

٢٥ - وتذكر أغلبية البلدان أن "حقوق الإنسان" مادة دراسية إجبارية، وأفاد بلد واحد فحسب بأنها مقرر دراسي اختياري تماما. ومن بين البلدان التي أبلغت عن أنها مادة دراسية إجبارية، قالت البرتغال إنها مادة إجبارية للتلاميذ في مرحلة التعليم الأولي (٦ أعوام إلى ١٥ عاما)؛ ويوفر مقرر التربية المدنية صراحة تثقيفا في مجال حقوق الإنسان، وهناك وحدة دراسية إجبارية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١١ عاما يشار إليها باسم "المواطنة والأمن" تتناول المسائل الأمنية من منظور حقوق الإنسان. كما يعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بوصفه جزءا من المناهج الدراسية الوطنية، إجباريا أيضا في هنغاريا وكذلك في ماليزيا حيث يشكل جزءا من مواد تدرس في كل من المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، مثل التربية المدنية وتعليم المواطنة، والتربية الأخلاقية، والتربية الإسلامية. وتجعل بعض البلدان هذا التثقيف اختياريًا في مراحل معينة من المسار التعليمي وإجباريا في مراحل أخرى.

٢٦ - وقدمت الحكومات ردودا مفصلة بشأن عدد ساعات الدراسة المخصصة لهذه المناهج الدراسية. وتُخصص معظم البلدان ما لا يقل عن ساعة أو ساعتين أسبوعيا لمواد دراسية تشمل حقوق الإنسان. ولكن ليس من الواضح على أي نطاق تم إدماج حقوق الإنسان في تلك المواد الدراسية، أو ما الذي تجري دراسته أو مقدار الوقت المنفق على حقوق الإنسان. وكانت كوبا من البلدان القليلة التي قدمت تفصيلات عن إدماج مواضيع محددة تتعلق بحقوق الإنسان في مناهجها الدراسية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى عدد

من أنشطة حقوق الإنسان المنفذة خارج المناهج الدراسية، ومثال ذلك "أولمبياد حقوق الإنسان" التي تُنظم في سلوفاكيا منذ عام ١٩٩٧ وتمثل في مشاركة طلبة المدارس الثانوية في مسابقة وطنية سنوية لاختبار معارفهم ومهاراتهم في كتابة المقال. وفي الفلبين، وسعت الحكومة نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليشمل القطاع غير النظامي من أجل الوصول إلى الشباب غير الملحقين بالمدارس.

٢٧ - وتذكر التقارير التقييمية الوطنية أن محتوى المقرر يطوع تدريجياً لاحتياجات التلاميذ ذوي الأعمار والقدرات المختلفة. وتطبق أوكرانيا منهجيات تعالج تدريجياً تعقد حقوق الإنسان مع تزايد عمر الطلاب. وفي شيلي، يتبع التثقيف في مجال حقوق الإنسان نهجاً شاملاً ومتداخلاً يعالج مسائل حقوق الإنسان خطوة خطوة، بدءاً من الأنشطة المنفذة على مستوى الصف الدراسي إلى التشجيع على السلام والتسامح بين صغار الأطفال، ثم الانتقال إلى دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النظام العسكري بالنسبة للطلاب الأكبر سناً. وفي فرنسا، ينفذ برنامج متعدد الجوانب يتناول مفهومي المسؤولية الفردية والاجتماعية، ويبدأ تعليم حقوق الإنسان بدراسة حالات ملموسة ثم ينتقل إلى تحليل كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تتصدى لهذه الحالات؛ ويتضمن البرنامج أيضاً التوعية بوثائق حقوق الإنسان الأساسية. وأدبجت بعض البلدان مثل السلفادور وإيطاليا التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعلّم أثناء الطفولة المبكرة، وكذلك على مستوى دور الحضانة ورياض الأطفال، من خلال أنشطة ملائمة للعمر.

٢٨ - أما مسألة المؤسسات التي تتمتع بسلطة إعداد المناهج الدراسية وإقرارها وتغييرها، فإن الحكومات ترد دوماً بأن وزارة التعليم هي التي تعطي الموافقة النهائية. وفي بعض الدول تُسند هذه السلطة إلى هيئة مستقلة تشارك وزارة التعليم فيها كجهة صاحبة مصلحة ضمن أصحاب مصلحة آخرين. ففي كوستاريكا مثلاً، يوافق على المناهج الدراسية مجلس التعليم الأعلى، المؤلف من وزارات مختلفة ومن ممثلي الجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية والمعلمين ومجالس المقاطعات. وفي قبرص، عقدت لجنة الخبراء المعنية بإعداد المناهج الدراسية مشاورات منظمة مع أصحاب المصلحة المهتمين مثل اتحادات المعلمين ورابطات الآباء والطلاب. وفي مدغشقر، تتولى وزارة التعليم الوطني ومجلس التعليم الأعلى، في شراكة مع ثماني مديريات تعليمية معنية بالتعليم الخاص، الموافقة على المناهج الدراسية. وفي بعض البلدان تمارس المنظمات الإقليمية نفوذاً فيما يتعلق بإعداد المناهج الدراسية والموافقة عليها وتغييرها؛ وتشير غيانا إلى أن مجلس الامتحانات الكاريبي يؤدي هذا الدور بموافقة البلدان الأعضاء فيه.

السياسات المتعلقة بإعداد الكتب المدرسية

٢٩ - يعد وضع مبادئ توجيهية للسياسات المتعلقة بكتابة أو تنقيح الكتب المدرسية التي تعبر عن مبادئ حقوق الإنسان إسهاما مهما في التنقيح في مجال حقوق الإنسان. وقالت أغلبية الحكومات (٣٩ من ٧٦ حكومة) إن لديها مبادئ توجيهية من هذا النوع؛ وقالت حكومتان صراحة إنهما تفتقران إلى مثل هذه المبادئ، ولم تورد بقية الحكومات ردودا واضحة. وفي الأردن، أعد خبراء حقوق الإنسان الأردنيون مصفوفة مفاهيم حقوق الإنسان وثقافة السلام والقيم العالمية المشتركة لتكون مرجعا يهتدي به مخططو المناهج الدراسية وكتابو الكتب المدرسية. وفي بيرو، اتبعت الحكومة نهجا يتمثل في تحديد المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تستند إليها هذه الكتب، مثل التعددية الثقافية، والمساواة، وإدماج الجميع. وفي كمبوديا، يُدرج التنقيح في مجال حقوق الإنسان في الكتب المدرسية في إطار تدريس "المهارات الحياتية"؛ وينطبق الشيء نفسه على غامبيا. وتفيد الفلبين بأن وزارة التعليم قد أصدرت معايير تُقيّم ما إذا كانت النصوص خالية من التعصب الإيديولوجي والديني والعنصري والجنساني. وتوحي أحيانا الردود الواردة على هذا السؤال من بلدان أخرى بأن التوجيهات قد تكون محدودة إلى حد ما، فقد أشار أحد البلدان مثلا إلى المساواة بين الجنسين فحسب.

٣٠ - ولم يكن بمقدور إلا أقلية من الحكومات التي ردت على الاستبيان (٢١ من ٧٦ حكومة) أن تؤكد أن الكتب المدرسية قد أعدت وفقا لمبادئ توجيهية محددة. وتذكر السلفادور كتبنا مدرسية معينة مستخدمة في النظام المدرسي تغطي حقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين الوطنية والدولية. وتايلند واحدة من عدد صغير من البلدان التي أجرت استعراضا للكتب المدرسية من أجل الوقوف على الفجوات التي تستوجب عناية. ويبدو أن قلة قليلة من الحكومات هي التي تنتج الكتب المدرسية بنفسها؛ ومن الأمثلة على ذلك المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي يعد الهيئة العامة الوحيدة في لبنان التي تملك سلطة إصدار كتب مدرسية تتعلق بالتربية المدنية. ويبدو أن معظم الحكومات تكتفي بوضع مبادئ توجيهية للمناهج الدراسية، وهي مبادئ لا تكون إلزامية دوما، ثم تسمح للشركات التجارية والمؤلفين الأفراد وجماعات المجتمع المدني والمدارس وجهات أخرى بإعداد الكتب المدرسية بنفسها. وتتباين عملية الموافقة فيما يبدو تباينا واسعا للغاية؛ فالجمهورية التشيكية تطبق عملية مصادقة في حين تتبع دول أخرى نهجا يغلب عليه الطابع غير الرسمي. وتُعطي حكومات بلدان مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج المدارس استقلالية في اختيار المواد الخاصة بها، مما يجعل من غير الملائم أن تقوم الحكومة بوضع مبادئ توجيهية بشأن محتوى الكتب المدرسية.

السياسات المتعلقة ببيئة التعلّم

٣١ - تشجع خطة العمل ممارسة حقوق الإنسان في جميع جوانب الحياة المدرسية. ولم يكن بمقدور إلا قلة من البلدان أن توفر تفاصيل عن السياسات الوطنية ودون الوطنية التي تشجع على اتباع نهج قائم على احترام حقوق الإنسان في حوكمة المدارس وإدارتها، وإجراءها التأديبية، وسياساتها الرامية إلى إدماج الجميع، وغير ذلك من لوائح وممارسات تؤثر على الثقافة المدرسية وفرص الالتحاق بالتعليم. وتميل الردود إلى إيراد إشارة محددة إلى السياسات العامة التي سبق ذكرها، مثل حماية الطفل، وإدماج الجميع، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والتعاضد، والعنف، والمدارس الصديقة للطفل، وهلم جرا. ومع ذلك، سيقت بعض الأمثلة عن معالجة هذا النوع من المسائل. فتذكر إسبانيا وغامبيا وغيرهما أن هذه المسائل تتناولها الأدلة المتعلقة بالإدارة المدرسية. وفي موريشيوس، ينطبق دليل الإدارة المدرسية على التعليم التابع للقطاع الخاص أيضا. وتسترشد المدارس السلوفانية بخطة للتعليم المدرسي ومدونة لقواعد السلوك في المدرسة.

السياسات المتعلقة بتدريب المعلمين

٣٢ - يركز النهج العام المتبع في تدريب المعلمين، فيما يبدو، على أغراض بعينها، ولم تُضرب إلا أمثلة قليلة عن اتباع سياسة شاملة في مجال تدريب المعلمين وفقا لخطة العمل. ولم يذكر عدد لا بأس به من البلدان (١٥ بلدا) أي إجابة على الإطلاق أو ذكر إنه لا يطبق أي سياسة من هذا النوع. ويتعلق سبب تواتر ذكره بمسألة الحرية الأكاديمية، والاستقلالية المؤسسية لمنشآت التعليم العالي. وتقول النرويج مثلا إن الحكومة قد لا توجه هذه المؤسسات بشأن محتوى التعليم والبحوث ولكنها تستطيع أن تضع منهجا دراسيا لمواد معينة؛ واعتبارا من عام ٢٠١٠، سيدرس الخريجون الجدد حقوق الطفل من منظور وطني ودولي. وتشير الفلبين إلى مرسوم أصدرته وزارة التعليم في عام ١٩٩٨ يقضي بتدريب المعلمين كي يصبحوا معلمين لحقوق الإنسان.

ملاحظات ختامية

٣٣ - يبين تحليل مصادر المعلومات الرئيسية، على وجه الإجمال، أن كل الحكومات الجيبة الست والسبعين قد أشارت إلى توافر قدر ما من الالتزام على مستوى السياسات فيما يتعلق بالثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ويبين تحليل مصادر المعلومات الثانوية أن نحو ٣٢ بلدا إضافيا قد أصدرت بيانات بشأن السياسات ذات الصلة. ولما كان الثقيف في مجال حقوق الإنسان يُعطى في حالات كثيرة كما قيل عن طريق مواد دراسية ذات صلة، مثل تعليم

السلام، أو تعليم المواطنة الديمقراطية، أو التربية المدنية، أو التعليم من أجل التنمية المستدامة، أو تعليم المهارات الحياتية، أو المسائل الجامعة التي تتخلل المناهج الدراسية، فإن ذلك يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات مؤكدة عن مدى تجسيد السياسات التعليمية لمبادئ حقوق الإنسان. وتبدو الجهود المبذولة لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية مشجعة بوجه خاص، في حين يبدو أن هناك إغفالا لمجالات سياسات أخرى ذات صلة، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب المعلمين.

باء - تنفيذ السياسات

٣٤ - يشير العنصر الثاني من خطة العمل، "تنفيذ السياسات"، إلى "التخطيط لتنفيذ السياسات التعليمية المذكورة أعلاه عن طريق اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة وتيسير مشاركة جميع الأطراف المعنية" (الفقرة ١٨ (ب)).

الاستراتيجيات والخطط العامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣٥ - توصي خطة العمل بإعداد ونشر استراتيجية وطنية شاملة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي. وقد أفادت كل الحكومات تقريبا بأن لديها استراتيجية وطنية لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإن لم تكن قد وضعت بالضرورة في سياق البرنامج العالمي؛ ولم تذكر إلا قلة قليلة من الحكومات أنها لا تملك أي استراتيجية على الإطلاق، وكان ذلك يعزى أحيانا إلى أن هياكلها السياسية الاتحادية تستبعد إمكانية التخطيط الوطني العام. وتشمل أمثلة المبادرات الوطنية الشاملة المبادرات المتخذة في بوركينافاسو التي وضعت استراتيجية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. وفي غواتيمالا، نوهت اتفاقات السلام بضرورة وضع برنامج وطني للتربية المدنية من أجل الديمقراطية والسلام يعزز حقوق الإنسان وتجديد الثقافة السياسية والحل السلمي للتراعات. وانطوت خطة التنفيذ على تقييم الاحتياجات، وعقد المنتديات، وإجراء الدراسات الاستقصائية، وتوفير التدريب للمربين من جانب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وأنشأت تونس لجنة وطنية للتربية على حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ برئاسة وزارة التعليم لتكون مسؤولة عن وضع استراتيجية وطنية في هذا المجال. وفي إطار خطة الأردن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، عُينت اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم كحلقة وصل بين وزارة التعليم والمنظمات الوطنية الأخرى؛ وتركز اللجنة على ترتيبات التنسيق، وإعداد المناهج الدراسية، والتدريب، والتعاون مع هيئات مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان. وفي قطر، شكلت لجنة عليا تضم كلا من الوزارات الوطنية واليونسكو للإشراف على التثقيف في مجال حقوق الطفل في المدارس؛ وأعدت خطة عمل وطنية لتوفير أدلة تعليمية للمعلمين توائم بين

المبادئ الدولية والثقافة الإسلامية. ولدى كرواتيا برنامج وطني شامل للثقيف في مجال حقوق الإنسان وُضع في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين تحت رعاية اللجنة الوطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة. وبذل المغرب جهودا كبيرة لإدماج الثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج والبرامج والكتب الدراسية، ويعمق المغرب الوعي ببرنامجه الوطني في مناسبات مثل يوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي للطفل، واليوم الدولي للمرأة.

٣٦ - وتفيد أغلبية البلدان بأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان قد أُدمج بشكل كامل أو جزئي في خطط واستراتيجيات وطنية تتعلق بحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، والتعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم للجميع، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير التقييمي الوطني أمثلة للبلدان التي تتبع هذا النهج. وفي كوستاريكا، يتم التعامل مع الثقيف في مجال حقوق الإنسان في سياق البرامج المتعلقة بالعنف في المدارس، ومشاركة الطلاب، والعلاقات مع المجتمع المحلي الأوسع نطاقا، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي نيوزيلندا، تجري معالجة الثقيف في مجال حقوق الإنسان في سياق حقوق الأقليات وجماعات الشعوب الأصلية، وأسفر ذلك عن إصدار وثيقة عن المناهج الدراسية وضعت بالمشاركة الكاملة لجماعات الشعوب الأصلية، وهي وثيقة تتناول المسائل التي تحظى باهتمام هذه الجماعات. وفي سويسرا، يعد الثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءا من الخطة الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، في حين رصدت الحكومة في المملكة المتحدة (اسكتلندا) تمويلا يصل إلى أكثر من ٩ ملايين جنيه إسترليني خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لصالح المنظمات التي تتصدى للمواقف العنصرية وتسعى إلى تحسين حياة طوائف الأقليات العرقية عن طريق جملة سبل منها المبادرات التعليمية.

٣٧ - وأشارت بعض البلدان، منها إستونيا وتركيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وموريتانيا، إلى مشاركة الشباب في وضع الاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان، وفقا لما أوصى به خطة العمل، من خلال رابطات الشباب وبرلمانات الطلاب. وشاركت منظمات الشباب في وضع خطة العمل البوليفية الوطنية لحقوق الإنسان المعروفة باسم بوليفيا جديدة بحياة كريمة التي تغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، كما شاركت في المؤتمر الوطني لتعليم المواطنة والتربية المدنية الذي عقد بمدغشقر في عام ٢٠٠٢. وفي المغرب، تُمثل منظمات الشباب في اللجنة المعنية بالتعليم من أجل الصحة والمواطنة. وتفيد الكويت بأن الطلاب قد أشركوا في وضع استراتيجية وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال مجالس الطلاب. وعلى الرغم من إيراد بعض الأمثلة، لا يبدو

أن إشراك أصحاب المصلحة من خارج الدوائر الحكومية في وضع الاستراتيجيات الوطنية يعد ممارسة واسعة الانتشار.

٣٨ - وفي عدة حالات، أفادت البلدان بأن لديها استراتيجية وطنية لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي لكن دون ذكر ما يؤيد ذلك؛ وتشير الردود إلى التزامات رفيعة المستوى تتعلق بالسياسات (مثل قوانين التعليم) أو إلى تدابير تنفيذ مجزأة، مثل تصميم الكتب المدرسية وتدريب المعلمين أو محتوى المناهج الدراسية، أكثر مما تشير إلى وثيقة استراتيجية شاملة تحدد الأهداف والأدوار والمسؤوليات والحدود الزمنية والأنشطة وما إلى ذلك. وبالمثل، تُحيل عناوين مواقع الويب التي ذكرتها بعض الحكومات إلى تشريعات عامة في كثير من الأحيان. وتنوه بعض البلدان بما تتوخاه مستقبلا بدلا من أن تشير إلى المبادرات القائمة.

تمويل التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣٩ - تشجع خطة العمل تخصيص تمويل محدد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق الاستغلال الأمثل للأموال التي تم الالتزام بها بالفعل؛ وتنسيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ووفقا للردود، يبدو أن الأموال المخصصة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع البلدان تأتي من ميزانية التعليم العام، ولا يتسنى عادة ذكر معلومات أكثر تحديدا عن الاعتمادات المخصصة لأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يعد جزءا من مواد دراسية أوسع نطاقا. وعلاوة على ذلك، قالت بلدان كثيرة إن المخصصات لا يمكن تتبع مسارها لأن المدارس تنفق الميزانية وفقا لتقديرها. ولم يتمكن سوى بلد واحد، هو سويسرا، من ذكر بعض التقديرات الكمية بالاستناد إلى المخصصات الاتحادية؛ فالإدارة الاتحادية للشؤون الداخلية تمول مشاريع لمناهضة العنصرية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (بما في ذلك حقوق الطفل) في المدارس، وكذلك مشاريع تديرها مؤسسة التعليم والتنمية. وأشار عدد من البلدان مثل البرتغال وبيلاروس إلى مشاريع تدعمها منظمات إقليمية ودولية؛ غير أن الأموال التي يقدمها مانحون خارجيون لم تكن في جميع الحالات مصنفة حسب البنود في ردود الحكومات. وأشارت ماليزيا إلى أن أموال المدارس وأنشطة رابطات الآباء والمعلمين قد توفر ميزانية تكميلية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

البحوث

٤٠ - هناك بعض الأمثلة لبلدان تدعم وتشجع البحوث بما يتماشى مع خطة العمل. ومن ذلك مثلا أن الاتحاد الروسي وسلوفاكيا قد اضطلعا كلاهما ببحوث عن مواقف المعلمين إزاء

التثقيف في مجال حقوق الإنسان. واستندت تايلند إلى بحوث أكاديمية خارجية لاستعراض التقدم المحرز في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس.

ملاحظات ختامية

٤١ - تؤكد البلدان الستة والسبعون التي أجابت عن الاستبيان اتخاذها تدابير لتنفيذ السياسات. ويبين تحليل المصادر الثانوية أن ٤٣ بلداً إضافياً تتخذ خطوات تنفيذية فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس. ولكن نادراً ما يُتبع نهج منظم يبدأ بتحليل منهجي لحالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع مجالات خطة العمل، بما في ذلك السياسات والمناهج والكتب الدراسية وتدريب المعلمين وأساليب التدريس والبيئة المدرسية، فضلاً عن تقييم الاحتياجات المتبقية وتعيين أهداف وأولويات محددة. لقد قامت بعض البلدان بهذه العملية، ولكن ليس بالضرورة في سياق البرنامج العالمي بل في إطار تطورات وطنية محددة.

جيم - بيئة التعلّم

٤٢ - بيئة التعلّم المواتية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان "تتّرم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعززها. وتتيح الفرصة لجميع الأطراف الفاعلة في المدرسة (التلاميذ والمدرسون والموظفون والمديرون والآباء) لكي يمارسوا حقوق الإنسان من خلال أنشطة مستمدة من الواقع. وتمكن الأطفال من الإعراب عن آرائهم بحرية والمشاركة في الحياة الدراسية" (الفقرة ١٨ ج) من خطة العمل).

المبادرات المنفذة على مستوى المدرسة

٤٣ - قدمت بعض الحكومات تفاصيل عما تم القيام به في هذا المجال. فتشير الأرجنتين إلى قواعد الحياة المدرسية التي تعزز مبادئ عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة. وتنفذ باراغواي حملات عن العنف في المدارس والقيم المشتركة؛ وتضطلع كوستاريكا ببرامج عن السلام، والقضايا البيئية، وإساءة استخدام السلطة، والمواطنة النشطة؛ وتنفذ نيوزيلندا أنشطة عن العدالة الإصلاحية والتسلط والتحرش؛ وتنفذ مالطة حملة مدرسية وطنية عن القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي؛ وتشجع بوركينا فاسو التعليم الشامل للجميع من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشجع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في حين أنشئت في موناكو أندية لليونسكو. وتركز السنغال على تلبية الاحتياجات الأساسية في مجالي الصحة والتغذية بالمدارس من خلال توفير الوجبات المدرسية والمرافق الصحية والرعاية

الطبية وتنفيذ برامج عن أعمال المواطنين والقانون الإنساني الدولي وأندية حقوق الإنسان، والجنسانية، وتعليم السلام. كما تركز غيانا على الصحة؛ وأنشأ عدد من المدارس أندية لصحة الطلاب تشجع الاعتداد بالنفس وتعزز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وتتوافر في معظم المدارس الثانوية مجالس طلابية؛ وتوجد أيضا على سبيل المثال نواد رياضية، وأندية للمناظرات، وجماعات للكشافة، تسمح للطلاب بالتعبير عن أنفسهم.

المشاركة الفعالة للطلاب

٤٤ - ترى معظم البلدان أنها تحقق تقدما متوسطا على الأقل إن لم تكن تحقق تقدما شاملا في تزويد الشباب بفرص للتعبير عن النفس، وتنظيم أنشطتهم، والدعوة لمصالحهم، وللمشاركة في صنع القرار. ولم يذكر سوى بلد واحد أنه لم يتمكن من معالجة هذه القضايا على الإطلاق. وفيما يتعلق كذلك بإدماج حقوق الإنسان في بيئة التعلم من خلال الحوكمة والإدارة المدرستين، قيم نصف المجيبين تقريبا (٣٢ بلدا) أنفسهم بوصفهم قد حققوا تقدما متوسطا على الأقل.

٤٥ - وينفذ عدد من البلدان سياسات وآليات تشجع الشباب على التعبير والمشاركة. وفي فرنسا، يتمتع الطلاب بالحق في عقد الاجتماعات، والنشر، وعرض آرائهم، وبالحق في تشكيل الجمعيات منذ سن السادسة عشرة. ويختار الطلاب ممثلين عنهم في مجالس المدارس في كل من المرحلة الإعدادية (١١-١٤ عاما) والمرحلة الثانوية (١٥-١٨ عاما). وهناك أيضا مجلس وطني للحياة المدرسية يرأسه وزير التعليم الوطني. وفي بيلاروس، توجد تشريعات تعطي الأطفال الحق في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في إدارة المؤسسات التعليمية. وتتسم الهياكل التي تتيح للأطفال التعبير عن أنفسهم بالطابع المؤسسي في كثير من الأحيان، ومنها مثلا برلمانات الأطفال في سلوفانيا وليتوانيا التي تستطيع الوصول إلى صانعي السياسات؛ وحكومات الطلاب في ألبانيا؛ ولجان حقوق الإنسان وجماعات حقوق الإنسان في العراق. وفي زيمبابوي، ييسر نظام الموجهين المدرسين، ومؤسسات مثل برلمانات الطلاب ومجالس الشباب واجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بالشباب، مشاركة الطلاب في حوكمة المدرسة. ويدعم الأردن تعبیر الطلاب عن أنفسهم من خلال دور الصحافة والإذاعة المدرسية، وتوفير فرص للحوار بين الطلاب والمعلمين/الإداريين عن طريق عقد الاجتماعات، وإنشاء برلمانات الطلاب. وتؤكد أوروغواي والسنغال وغواتيمالا ونيوزيلندا وبلدان أخرى أن آليات مثل مجالس وبرلمانات الطلاب والممثلين المنتخبين للطلاب تيسر مشاركة الطلاب في هياكل حوكمة المدارس.

مشاركة المدارس في المجتمع المحلي

٤٦ - ترى أغلبية الحكومات أن هذه المشاركة تحدث بدرجة ما، إن لم تكن تحدث على نطاق شامل؛ ولم تذكر إلا أقلية صغيرة (٨ بلدان) أن هذه المشاركة لا تتم في السياق الوطني الخاص بها. وتعد رابطات الآباء - المعلمين أمرا شائعا. وتقول إستونيا على سبيل المثال إن رابطات الآباء تؤدي دورا نشطا فيما يتعلق بحقوق الطفل. وفي غيانا، تضم رابطات الآباء - المعلمين ومجالس المدارس أعضاء من المجتمع المحاور، يضمون آباء ومواطنين ومثلي جماعات المصالح المختلفة. كما يشارك المسؤولون المنتخبون على كل من مستوى المجالس الإقليمية ومجالس الأحياء، لأن ميزانية المدارس العامة تنفذ من خلال نظام الإدارة الإقليمية. وتشير إسرائيل إلى الحوار القائم بين الطلاب والآباء والمعلمين بشأن مبادئ حقوق الإنسان. وفي بلجيكا (الطائفة الفلمنكية)، ترمي "المدارس الواسعة أو المجتمعية" إلى تعزيز الروابط بين المدرسة والبيئة المحلية. مما في ذلك المجالس المحلية والمجتمع المدني؛ وتمثل "المدرسة الواسعة" شبكة من المنظمات المحيطة بالمدرسة تسعى إلى ضمان التنمية الشخصية والاجتماعية للأطفال والشباب. وفي عمان، تؤدي مجالس الآباء - المعلمين، والرابطات النسائية، وممثلو الوزارات، والأعيان المحليون دورا كبيرا في مفهوم "قرى التعلم" التي تتبع نهجا تركز على خدمة المجتمع المحلي بالقضاء على الأمية؛ وتشمل مبادرات أخرى مبادرة التواصل بين الثقافات، ومبادرة من عمان إلى الخارج، ومؤتمر قمة الشباب. وفي كل من الجبل الأسود ومدغشقر، يجري التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هندوراس، تنظم لجنة أقارب المحتجزين المختفين في هندوراس محاضرات وحلقات دراسية للطلاب. وفي المملكة المتحدة (أيرلندا الشمالية)، تتعاون الحكومة مع منظمة العفو الدولية وأصحاب مصلحة آخرين في برنامج 'انطلاق' الذي يوفر موارد ومواد لدعم المناهج الدراسية.

نظم رصد وتقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٤٧ - فيما يتعلق بمسألة إنشاء نظم رصد لقياس عوامل مثل احترام حقوق الإنسان في ممارسات التدريس، ونوعية التدريس على صعيد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، واحترام مبادئ حقوق الإنسان في إدارة المدرسة، والتغير في معارف الطلاب وسلوكهم، تُقيّم معظم البلدان نفسها على أنها تحقق تقدما متوسطا أو شاملا. ولا يرى سوى بلدين أنهما لا يفعلان أي شيء على الإطلاق. وتشير بعض البلدان إلى عدم قدرتها على اتباع نهج وطني بحكم هيكلها الاتحادي.

٤٨ - ويشير عدد من البلدان، مثل الأرجنتين والجمهورية التشيكية وسلوفانيا وصربيا وفرنسا والمملكة المتحدة (إنجلترا) ونيوزيلندا وغيرها، إلى نظم معنية بالرصد والتقييم المستمرين، وعمليات تقييم، وعمليات تفتيش على المدارس، ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى تشمل هذه النظم والعمليات التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتشير بعض البلدان إلى مبادرات أكثر تحديدا. وتنفذ سلوفاكيا مشروعاً للرصد والتقييم منذ عام ٢٠٠٥ بشأن نطاق ونوعية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية كجزء من الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتُجري وزارة التعليم في لبنان، بدعم دولي، دراسة استقصائية عن التربية المدنية. ويرصد المفتشون في بلجيكا (الطائفة الفلمنكية) مدى وكيفية تنفيذ "المرسوم المتعلق بالمشاركة" الذي وافق عليه البرلمان الفلمنكي في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كإطار قانوني للمشاركة في المدارس. وجرى مؤخرا تقييم مدى بلوغ الأهداف فيما يتعلق بالمناهج الدراسية جميعا، ولا سيما تعليم المواطنة، وأظهر هذا التقييم ما لتعليم المواطنة والتنظيم الديمقراطي للمدارس من تأثير إيجابي على تطوير معارف التلاميذ وتنمية المواقف الديمقراطية في صفوفهم.

ملاحظات ختامية

٤٩ - رأت معظم البلدان التي أجابت عن استبيان التقييم أنها تحقق على الأقل تقدما متوسطا في ضمان أن تُشجّع بيئة التعلّم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في حين وجد تحليل المصادر الثانوية أن قلة من البلدان فقط هي التي تنفذ فيما يبدو مبادرات ذات صلة. وسلط المحييون الضوء على عدة أمثلة لمبادرات تنفذ على المستوى الوطني تشجع مشاركة الطلاب والتفاعل بين المدارس والمجتمع الأوسع نطاقا؛ ومن المفهوم على نطاق واسع فيما يبدو أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يتجاوز المناهج الدراسية الرسمية، حيث يتمثل في تزويد كل الأطراف الفاعلة في المدرسة، ولا سيما الطلاب، لا بالمعارف فحسب بل أيضا بالمهارات اللازمة ليكونوا مواطنين نشطين ودعاة لحقوق الإنسان في مجتمعاتهم.

دال - التدريس والتعلّم

٥٠ - يوصي العنصر الرابع من خطة العمل بأن تحترم "جميع عمليات التعليم والتعلّم ووسائلهما الحقوق (مثلا، مضمون المناهج الدراسية وأهدافها واتباع الممارسات والمنهجيات التشاركية والديمقراطية، وتوفير المواد الملائمة ومن ذلك إعادة النظر في الكتب المدرسية وتنقيحها، وغير ذلك)" (الفقرة ١٨ (د)). ويركز هذا الفرع على مسائل أخرى غير المناهج الدراسية، التي سبق تناولها في الفرع ألف أعلاه.

أساليب التدريس

٥١ - رأت أغلبية الحكومات (أكثر من ٦٠ حكومة) أنها تحقق تقدماً متوسطاً إن لم يكن تقدماً شاملاً في الأخذ، في أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بمنهجيات تعلم تعد صديقة للطفل، وتركز على الدارس، وتشجع المشاركة. وقلة فقط من الحكومات هي التي لم تجب أو قالت إنها لم تحرز تقدماً. وقدمت بعض البلدان تفاصيل أخرى تبين كيفية القيام بذلك. فقد استهلت تايلند برنامجاً يتعلق بالمدارس الصديقة للطفل في ست مقاطعات في عام ١٩٩٦، وفي سلوفينيا وليتوانيا تُشجّع المدارس تحديداً على استخدام أدوات التعلم النشط، ووضعت بيرو استراتيجية تشاركية للمشاريع المنفذة في مجال تعليم المواطنة والتربية المدنية. وتشير ناميبيا وماليزيا إلى استراتيجيات تشمل المشاركة التي تركز على الدارس. وتشير قبرص إلى أساليب التدريس التشاركي والتعلم النشط مثل المشاريع، والعمل الجماعي، والمسرح، ودراسات الحالة. وتفيد كوبا بأن التربية المدنية تستخدم أساليب مثل تحليل العضلات الأخلاقية، والتفكير الفردي والجماعي، ودراسة الوثائق في سياق أوضاع لها دلالتها للتربية الأخلاقية، والتعليقات النقدية على النصوص، وتمارين التعبير الذاتي، وصنع القرار. وتشمل الأساليب المطبقة في مالطة المناظرات والعمل الجماعي وتمثيل الأدوار المختلفة.

مواد التدريس والتعلم

٥٢ - تشير جميع الحكومات تقريباً (نحو ٧٠ حكومة) إلى أن أدلة المعلمين والمراجع والنصوص والمواد التعليمية الأخرى في المرحلتين الابتدائية والثانوية تغطي مبادئ حقوق الإنسان سواء بشكل شامل أو بقدر متوسط على الأقل. ولم تُفقد إلا ثلاثة بلدان بأن ذلك لا يحدث. ولا يكون وضع المواد الدراسية دوماً في يد الحكومة الوطنية، كما تتباين عمليات الموافقة. وتسمح أغلبية البلدان لجهات أخرى، مثل دور النشر والأفراد والمؤلفين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بأن تؤدي دوراً. وسويسرا واحدة من البلدان القليلة التي أشارت إلى أنها أجرت استعراضاً شاملاً ووقفت على الفجوات في المواد التعليمية. وتنتج أنغولا كتباً مدرسية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمرحلتين الابتدائية والثانوية. ومن بين المواد التي أُستحدثت في المملكة المتحدة (اسكتلندا) لمعالجة التمييز العنصري "التعليم من أجل المساواة بين الأعراق - مجموعة أدوات للمعلمين الاسكتلنديين" و "إظهار البطاقة الحمراء للعنصرية". وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشمل المواد التربوية المستخدمة مواد تنتجها المؤسسات الدينية. كما توفر المنظمات غير الحكومية مواد تدريس، وذلك مثلاً في إسرائيل وألمانيا وإستونيا (حيث تتولى إنتاجها رابطة الآباء الإستونية، أو الاتحاد الإستوني

لرعاية الطفل). وتستخدم السلفادور مواد أعدتها جهات شتى من بينها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وجامعة أمريكا الوسطى "خوسيه سيميون كاناس"، والمعهد الأمريكي لحقوق الإنسان وهيئات أخرى. وتذكر بلدان مثل الجزائر وسلوفاكيا وسويسرا وقبرص وكوت ديفوار ومدغشقر أنها تستخدم مواد تنتجها منظمات دولية. فوزارة التعليم القبرصية مثلا تشجع استخدام كتيب أصدره مجلس أوروبا عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان موجه للأطفال يعرف باسم 'البوصلة الصغيرة' (Compassito)، في حين قامت سلوفاكيا وسويسرا بترجمة أو تطوير الكتيب الموجه للشباب والمعروف باسم 'البوصلة' (Compass) كي يستخدم في المدارس. وتشير كازاخستان إلى استخدام منشور للمنظمة الدولية للهجرة في الدروس المتعلقة بالرق، في حين تستخدم موناكو مواد من إنتاج المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ملاحظات ختامية

٥٣ - ترى معظم الحكومات التي أجابت عن الاستبيان أنها تحقق تقدما متوسطا إن لم يكن تقدما شاملا في وضع ونشر مواد ومنهجيات للتدريس والتعلم من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ووقف تحليل المصادر الثانوية على إشارات موجزة تبين أن نحو ١٩ بلدا قد اتخذت خطوات لمعالجة هذه المسائل.

هاء - تعليم المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم وتطويرهم المهني

٥٤ - يركز العنصر الخامس من خطة العمل على "تزويد المعلمين وقادة المدارس، من خلال التدريب قبل الالتحاق بالخدمة وأثناءها، بالمعارف والمعارف والمهارات والكفاءات اللازمة لتيسير تعلم حقوق الإنسان وممارستها في المدرسة، وبشروط وأوضاع العمل المناسبة" (الفقرة ١٨ (هاء)).

تدريب المعلمين

٥٥ - أفاد نحو نصف المجيبين (٣٨) بأن حقوق الإنسان قد أُدمجت في ثلاثة أنواع من التدريب: قبل الخدمة، وأثناء الخدمة، وتدريب مديري المدارس؛ ويقول بعض المجيبين إن حقوق الإنسان قد أُدمجت في أنواع معينة من التدريب دون أخرى (ويبدو أن تدريب مديري المدارس هو أقل أنواع التدريب إدماجا لحقوق الإنسان)؛ ولم تقل إلا حكومة واحدة إن هذا التدريب لا يُوفّر في أي مرحلة. ووردت بعض الردود الغامضة بشأن إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تدريب المعلمين وبشأن حالة هذا التدريب، لكن التحليل يبين بشكل عام أن أقلية من الحكومات (حكومات ٢١ بلدا) تقول إن هذا التدريب إلزامي.

وتشمل هذه البلدان بيلاروس التي كان فيها هذا التدريب إلزاميا في جميع مؤسسات التعليم العالي منذ ١٩٩٨؛ وكازاخستان حيث يُنتظر من المعلمين أن يكونوا ملمين بالقانون والحقوق، بما يشمل ذلك من صكوك قانونية مثل اتفاقية حقوق الطفل. وفي الفلبين، يوفر المدربون الأساسيون في المناطق تدريبا في مجال حقوق الإنسان للمدرسين الآخرين. وفي صربيا يعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلزاميا منذ ١٠ سنوات للمعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم؛ ويُلزم من يقومون بتدريس التربية المدنية (بما في ذلك بعض المواد التي تتعلق صراحة بحقوق الإنسان) بالخضوع لتدريب محدد. وفي موريتانيا، تشكل حقوق الإنسان بوجه عام اختبارا منفصلا، مستقلا عن الاختبارات الأخرى، في سياق الامتحانات المنظمة للاشتغال بالتدريس. وفي كولومبيا يتضمن ”المشروع الرائد المتعلق بالتعليم من أجل التمتع بحقوق الإنسان“، الذي يسعى إلى تنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان على كل من المستوى قبل المدرسي والابتدائي والثانوي، تدريب المعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم قبل الخدمة وأثناءها على الأساليب التربوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعليم المواطنة.

٥٦ - وتباين الالتزامات تبعا لنوع التدريب. وفي بعض البلدان مثل بيرو، يعد التدريب الأولي في مجال حقوق الإنسان إلزاميا أما التدريب أثناء الخدمة فيعد اختياريا. وتعتبر الحالة مماثلة في البرتغال حيث يعد تعليم المواطنة، بما في ذلك حقوق الإنسان، مجالا دراسيا إلزاميا في التدريب الأولي للمعلمين واختياريا في تدريبهم المستمر. وفي إسبانيا، عُيّن أهداف محددة لإدماج حقوق الإنسان في مقررات درجة الماجستير، ويشمل ذلك إنشاء درجات علمية في مجالي تعليم الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي. وفي أوكرانيا، يعد هذا التدريب جزءا إلزاميا من خمس دورات سنوية لتجديد المعارف يحضرها المعلمون. وفي المملكة المتحدة (إنجلترا)، يتعين على المعلمين المقبلين أن يفوا بمجموعة من المعايير، ويشمل ذلك ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، من أجل بلوغ مرتبة التأهل.

٥٧ - وحتى عندما يعد التدريب إلزاميا، قد يكون هناك قدر من المرونة في طريقة توفير التدريب على مستوى الميدان، وذلك من حيث الساعات المخصصة والأساليب المستخدمة. وكثيرا ما تعطي الحكومات تفاصيل عن عدد الساعات المخصصة في مقررات تدريب المعلمين، لكن من المستحيل التعميم بالاستناد إلى هذه المعلومات؛ ويلاحظ وجود تباين كبير فبعض المقررات تستغرق ما بين ساعة أو ساعتين إلى مائة ساعة. ومن غير المعروف، علاوة على ذلك، مقدار الوقت المخصص للتثقيف في مجال حقوق الإنسان حيث إنه يُدمج عادة في مواد أوسع نطاقا. وفي اليابان، يوفر التدريب للمعلمين الجدد والمتمرسين بحكم القانون ويعد تنفيذ التدريب إلزاميا؛ ويُترك مضمون التدريب لتقدير المجالس المعنية بالتعليم

في المقاطعات التي تعمل في إطار معايير التوجيه المركزي. كما يقدم المركز الوطني لتنمية قدرات المعلمين مقررا عن "التدريب من أجل تنمية قدرات مدرسي التثقيف في مجال حقوق الإنسان".

تقييم تدريب المعلمين فيما يخص التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٥٨ - لا يبدو أن هذا التقييم يحدث بصورة منهجية. ويقول معظم المجيبين أن هذا التقييم يُجرى من خلال استطلاع آراء المشاركين (مثل إستونيا وإسرائيل) أو من خلال عمليات تقييم تجريها المؤسسات التي توفر هذه الدورات (مثل المكسيك وهندوراس). وفي ليتوانيا، يملاً المتدربون، في نهاية دورات تدريب المعلمين، استمارات عن ملاءمة الأنشطة التدريبية وحدواها وتأثيرها. وفي اليابان، تمكن المشاركون من تقييم كل من الدورات وأدائهم أثناء التدريب الذي وفره المركز الوطني لتنمية قدرات المعلمين. وهناك أمثلة قليلة على اتباع نهج أوسع نطاقا. ففي قبرص، يُجري مركز البحوث والتقييمات التربوية، الذي أنشئ مؤخرا في وزارة التعليم والثقافة، بحثا عن مدى فعالية برامج تدريب المعلمين. وفي الجزائر، يُقيم المعلمون على أيدي مفتشين تربويين ومديري المدارس الذين يراقبون تدريس حقوق الإنسان على صعيد الممارسة العملية، وذلك مثلا بمراقبة الدروس المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو الميثاق الأفريقي.

موارد التدريب

٥٩ - أكدت كل الحكومات تقريبا أنه يجري تقاسم ونشر الموارد والمواد الداعمة لتدريب المعلمين. وتتباين الممارسات والمنهجيات تباينا هائلا؛ إذ يجري نشر الموارد عن طريق الكتب والمنشورات والأقراص المدججة ومواد الفيديو وحلقات العمل والحلقات الدراسية. ولا تشير الردود الواردة من الدول الأعضاء دوما إلى حجم هذه الأنشطة. وتشمل أساليب نشر المعلومات فرص الربط الشبكي. وفي قبرص، يتبادل المفتشون الأفكار والتعلم من خلال الربط الشبكي. وأنشأت كرواتيا شبكة مدرسية من مجالس المعلمين في الأقضية (المجالس الإقليمية) لكل مادة من المواد الدراسية، التي تشمل التعليم من أجل مواطنة ديمقراطية/التثقيف في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٦، بما يتيح تعيين أفضل المعلمين كمنسقين على مستوى الأقضية. وتعدل مهامهم التدريسية ومرتباهم للسماح لهم بتنفيذ هذه الأنشطة.

٦٠ - وتستخدم بعض البلدان بوابات الويب كوسيلة لتمكين المعلمين من الوصول إلى المواد، مثل بلجيكا (الطائفة الفرنسية) (www.enseignement.be)، وسويسرا (www.globaleducation.ch)، وفرنسا (www.eduscol.education.fr)، وكوستاريكا (www.educatio.ed.cr)، والنمسا (www.politik-lerner.at). وأنشأت حكومة المملكة المتحدة (إنجلترا) بوابة للمواطنة والتعليم من أجل التنمية المستدامة (www.citized.info) تضم نحو ٤١٦ مورداً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وهي تتعاون أيضاً مع شبكات المنظمات غير الحكومية والجامعات في تبادل المعلومات. وأنشأت المكسيك مكتبة عن التربية المدنية والأخلاقيات، وكذلك موقع ويب ومركزاً للمعلومات والوثائق عن تعليم الشعوب الأصلية. وفي النمسا، يمكن لكل معلم أن يطلب المواد التعليمية والإعلامية مجاناً أو أن يقوم بتزيلها.

سياسات استخدام المعلمين وترقيتهم

٦١ - أكدت جميع الحكومات تقريباً أن السياسات المتعلقة باستخدام المعلمين واستبقائهم وترقيتهم تعبر عن مبادئ حقوق الإنسان؛ ولم تذكر إلا سبع حكومات أنها لا تفي بهذا المعيار. وأوردت موريشيوس شرحاً أوفى فذكرت أن ذلك يتحقق عن طريق الأدلة المتعلقة بإدارة المدارس وإدارة شؤون الموظفين التي تبين بالتفصيل شروط عمل الموظفين وحقوقهم؛ وعلاوة على ذلك، تملك المدارس الثانوية الخاصة، التي تشرف عليها هيئة التعليم الثانوي الخاص، أنظمة مماثلة فيما يتعلق بالمدارس والمعلمين. وأشارت كوت ديفوار إلى أنظمة الخدمة المدنية ومدونات العمل. وفي اليابان، يدار استخدام المعلمين وترقيتهم وفقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز المبينة في قانون الخدمة العامة المحلية. وتذكر إعلانات الوظائف الشاغرة، التي تنشرها مجالس التعليم في ثماني مقاطعات/مدن من ٦٥ مقاطعة/مدينة، من بين شروط تعيين المعلمين، امتلاكهم وعياً قوياً بحقوق الإنسان.

ملاحظات ختامية

٦٢ - ترى معظم البلدان التي استجابت للاستبيان أنها توفر فرصاً لتدريب المعلمين. ولكن غياب المعلومات التفصيلية يعطي الانطباع بأن هذا التدريب يقدم إجمالاً كيفما اتفق، وأنه اختياري، وأنه يتباين من حيث الجودة والزمن المخصص له، وأن فرص الوصول إلى مواده وأدواته محدودة. وأشار التقرير المتعلق بالمشاورة التي عقدتها اليونيسكو مؤخراً بشأن تنفيذ توصية ١٩٧٤ المتعلقة بالتربية في مجال حقوق الإنسان أن عدة بلدان أشارت "إلى العوائق التي تنشأ عن قلة التدريب قبل الخدمة وفي أثناءها وعن غياب المبادئ التوجيهية الواضحة ونقص المواد المناسبة للمعلمين والعاملين في المدارس على المستوى المحلي، بمن فيهم المسؤولون عن التنظيم الإداري والإدارة. وغالبا ما ينو المعلمون أيضاً تحت وطأة المسؤوليات المختلفة

الملقاة على عاتقهم^(٥). ووجد تحليل المصادر الثانوية ١٨ بلدا إضافيا تُعنى بمسألة تدريب المعلمين فيما يخص التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - في الفقرة ٢٧ من خطة العمل، شجعت الدول الأعضاء على أن تضطلع بأعمال تشمل، كحد أدنى أثناء المرحلة الزمنية الأولى، المرحلتين الأولى والثانية من التنفيذ الوطني للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهما تحليل الوضع (المرحلة الأولى) وتحديد الأولويات ووضع خطة تنفيذ وطنية (المرحلة الثانية). وقد أكدت أغلبية الدول الأعضاء أنها تنفذ الآن، بوجه عام، برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦٤ - وتعترف بعض الحكومات بأن البرنامج العالمي قد أدى دورا في تيسير إحراز التقدم على المستوى الوطني. ووجدت عدة بلدان أن ذلك كان تأثيرا مهما، ومن هذه البلدان الأردن والجزائر وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) التي تقول إنه شكل حافزا قويا للعمل الوطني. وأشارت قلة من البلدان إلى أنشطة تستهدف تحديدا تعزيز البرنامج العالمي، ومثال ذلك أن كوت ديفوار قد عقدت حلقة دراسية لدى التدشين الرسمي للأنشطة الوطنية المتعلقة بالبرنامج العالمي، وتشير اليونان إلى نشر معلومات عن البرنامج العالمي في موقع وزارة التعليم على شبكة الويب. غير أن عددا من البلدان قد أفادت بأنها لم تستخدم هذا الإطار الدولي كفرصة لزيادة تنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظمها المدرسية؛ ويبدو أن العمل الوطني كان يحدث إلى حد ما بشكل مستقل عن إعلان البرنامج العالمي.

٦٥ - وما زالت توجد تحديات أمام التنفيذ الوطني. ومن بين الفجوات التي تم الوقوف عليها بشكل مشترك غياب السياسات الصريحة واستراتيجيات التنفيذ التفصيلية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والافتقار إلى نهج منتظمة لإنتاج المواد، وتدريب المعلمين، وتعزيز بيئة التعلم التي تشجع قيم حقوق الإنسان. والطابع اللامركزي للهيكل السياسية و/أو لتوفير التعليم في عدد من البلدان يُعقد بقدر أكبر من تنفيذ نموذج مركزي.

٦٦ - وتقدم لجنة التنسيق التوصيات التالية إلى الحكومات الراغبة في اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي:

(أ) تقييم التقدم المحرز، المقيس بالاستناد إلى التوجيهات التفصيلية المبينة في خطة العمل، من أجل تحديد الفجوات، والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها، والممارسات الجيدة؛

(٥) وثيقة اليونسكو ٣٥ م/إعلام ٢٣ (المتاحة في الموقع التالي: <http://unesdoc.unesco.org>)، الفقرة ٢١.

(ب) استعراض المسائل التالية التي تم الوقوف عليها في هذا التقرير لمعرفة ما إذا كانت ذات صلة بالسياق الوطني وتستدعي العناية:

١' الاستعراض العام لحالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي الابتدائي والثانوي ووضع استراتيجية تنفيذ شاملة، مع مراعاة التوجيهات المقترحة في خطة العمل؛

٢' جملة مسائل منها على وجه التحديد ضرورة أن تشير التزامات السياسات التعليمية بشكل صريح إلى إطار حقوق الإنسان؛ ووضع وتنفيذ سياسات تتعلق بتدريب المعلمين تجعل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من المتطلبات الإلزامية لتأهيل المعلمين؛ واستعراض المناهج الدراسية الوطنية لتوضيح كيفية ونطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إدماج حقوق الإنسان في مواد دراسية أخرى يفترض أن تتناولها؛ وتخصيص أموال للتثقيف في مجال حقوق الإنسان كبنء محدد في سياق ميزانيات التعليم الوطني؛

(ج) التوسع في استخدام مواد وأدوات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تضعها المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية داخل سياق البرنامج العالمي أو خارجه، بما في ذلك منصات تكنولوجيا المعلومات، كوسيلة لمعالجة قضايا الموارد على المستوى الوطني مثل نقص التمويل وقلة مواد التعليم والتعلم وتحديد مواد تدريب المعلمين، ومن أجل استلهام الممارسات الوطنية الأخرى؛

(د) اتخاذ خطوات لضمان قيام موفري التعليم الخاص أيضا بإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في خدماتهم؛

(هـ) المشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بوضع السياسات والبرامج فيما يخص التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦٧ - وقد أكد المجتمع الدولي مجدداً، بإنشاء البرنامج العالمي المفتوح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبالقيام مؤخرًا بإطلاق مبادرة دولية جديدة تتعلق بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، التزامه الطويل الأجل بتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الجسد بالفعل في صكوك دولية كثيرة. وعلى الرغم من أن خطوات هامة قد اتخذت، فإن التقدم يظل غير متكافئ من منظور عالمي. غير أن المرحلة الأولى من البرنامج العالمي قد أتاحت الفرصة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

٦٨ - وعلى الرغم من أن البرنامج العالمي ينتقل الآن إلى مرحلته الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) بتركيز جديد على طائفة من القطاعات المختلفة (هي التعليم العالي، والمعلمون والمربون، والموظفون المدنيون، والمسؤولون عن إنفاذ القانون، والأفراد العسكريين)، فإن الأمر يستلزم مواصلة العمل لتلبية احتياجات مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية. وتُشجّع الحكومات على البناء على الإنجازات القائمة وتوطيدها وبذل جهود مطردة في النهوض بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي بوصفه عملية شاملة تتعلق بمجالات عمل كثيرة تشمل السياسات التعليمية، وتدابير تنفيذ السياسات، وبيئة التعلّم، وعمليات وأدوات التدريس والتعلّم، وتنمية القدرات التربوية والمهنية للمعلمين والموظفين الآخرين العاملين في حقل التعليم. وما زالت خطة عمل المرحلة الأولى من البرنامج العالمي تشكل أداة توجيهية هامة في هذا المجال، ويظل البرنامج العالمي المفتوح إطارا جماعيا مشتركا للعمل وكذلك مناهج عمل للتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ويتعين المضي في استكشاف إمكاناته التي تتيح تعزيز العمل الوطني الرامي إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان.

المرفق الأول

قائمة الحكومات التي ردت على استبيان التقييم^(أ)

الاتحاد الروسي

الأرجنتين

الأردن

إسبانيا

أستراليا

إستونيا

إسرائيل

ألبانيا

ألمانيا

إندونيسيا

أنغولا

أوروغواي

أوكرانيا

باراغواي

بربادوس

البرتغال

بلجيكا

بور كينا فاسو

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

بيرو

(أ) ردت على الاستبيان ٧٦ حكومة حتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

بيلاروس
تايلند
تركيا
الجبيل الأسود
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال (قُدِّمَ رداً من كيانين مختلفين)
السودان
سويسرا
شيلي
صربيا
العراق
عمان
غامبيا
غواتيمالا
غيانا

فرنسا

الغالبين

فتروولا (جمهورية - البوليفارية)

قبرص

قطر (قُدّم ردان من كيانين مختلفين)

كازاخستان

كمبوديا

كوبا

كوت ديفوار

كوستاريكا

كولومبيا

الكويت

لبنان

ليتوانيا

مالطة

ماليزيا

مدغشقر

مصر

المغرب

المكسيك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية (قُدّمت ردود منفصلة من جانب إنجلترا
واسكتلندا وأيرلندا الشمالية)

موريتانيا

موريشيوس

موناكو

ناميبيا

النرويج

النمسا

نيكاراغوا

نيوزيلندا

هندوراس

هنغاريا

اليابان

اليونان

المرفق الثاني

قائمة الحكومات التي قدمت معلومات عن المبادرات المتعلقة بالثقيف
في مجال حقوق الإنسان في سياقات لا تتصل بإعداد هذا التقرير^(أ)

رُوعيت أيضا في إعداد هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في البلدان التي لم ترد حكوماتها على استبيان التقييم. وقد وُجدت هذه المعلومات في مصادر ثانوية شتى أُشير إليها في مقدمة التقرير.

إثيوبيا

أذربيجان

أرمينيا

أفغانستان

إكوادور

إندونيسيا

أوزبكستان

أيسلندا

إيطاليا

باكستان

بروني دار السلام

بلغاريا

بنما

بوروندي

بولندا

تركمانستان

(أ) ٥٧ بلداً حتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تيمور - ليشتي
الجمهورية العربية الليبية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
الدانمرك
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
ساموا
سري لانكا
سنغافورة
السويد
الصين
غابون

غينيا
غينيا الاستوائية
فنلندا
قيرغيزستان
الكاميرون
كرواتيا
كندا
لاتفيا
لكسمبرغ
ليبيريا
ليختنشتاين
ليسوتو
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موزامبيق
النيجر
الهند
هولندا